ر. د.م.د: ISSN 2437-0819-رقم الإيداع القانوني:6068-2014

«تسييس العلم»: قراءة نقدية في كتاب «العلم والأيديولوجيا»

د/ حمدي الشريف(*)

قسم الفلسفة – جامعة سوهاج

تاريخ الإرسال: 2018/04/22 تاريخ القبول:2018/05/05

الملخص:

لم تترك السياسة أيّ نوع من العلوم والمعارف إلَّا وظفته لصالحها. وقد امتدت سطوة السياسة في هذا الجانب إلى استخدام العلم والمعرفة العلمية استخدامًا أيديولوجيًا نفعيًا خالصًا في جميع المجالات. ومن هذا المنطلق يعرض هذا المقال للكتاب المهم والرائد الذي صدر مؤخرًا، لصاحبه الأستاذ الدكتور/ حسين علي (أستاذ المنطق وفلسفة العلوم في جامعة عين شمس - مصر)، وهو يُعَدُّ من بين الباحثين الإبستمولوجيين أصحاب الرؤية الفلسفية المستنيرة، ويمتلك أساليب علمية دقيقة وواضحة، ويجمع- علاوة على ذلك- بين نَاصِية الفلسفة ونَاصِية العلم. وفي الحقيقة إن كتاباته التي تدور في مجملها حول فلسفة العلوم، والتفكير النقدي، ومناهج البحث العلمي، مع التركيز على العديد من القضايا الفلسفية المعاصرة الأخرى، إن كتاباته تستحق القراءة والدراسة النقدية؛ لما تتضمنه من طرح شمولي في معالجة القضايا العلمية والفلسفية، ومن أسلوب علمي ومنهجي رصين يَندُر أن يتوافر لدى الكثيرين في عالمنا العربي والإسلامي.

الكلمات المفتاحية: العلم؛ الأيديولوجيا؛ التقنية؛ أدلجة العلم؛ تسييس العلم.

Abstrat:

Politics has employed every kind of science and knowledge to its favor. The influence of politics, in this aspect, has extended to the use of science and scientific knowledge in a purely utilitarian and ideological way in all fields. In this context, this article presents an important and leading book recently published by Prof. Hussein Ali (Professor of Logic and Philosophy of Science at Ain Shams University- Egypt). He is one of the most prominent Epistemological researchers who have an enlightened philosophical vision. He has precise and clear scientific methods, moreover he

combines the foundations of philosophy and the foundations of science. In fact, his writings, which revolve around the Philosophy of Science, Critical Thinking, and Methods of Scientific Research, with a focus on many other contemporary philosophical issues, are worthy of critical reading and studying because of their holistic profound approach to scientific and philosophical issues, and because of their scientific and mythological approach rarely existing to many researchers in our Arab and Islamic world.

Keywords: Science; Ideology; Technology; "Ideologization" of Sciences; Politicization of Science.

مقدمة:-

يَحمِل الكتاب عنوان: «**العلم والإيديولوجيا بين الإطلاق والنسبية**»، وقد صدرت طبعته الأولى عام 2011 عن دار التنوير للطباعة والنشر في بيروت. وبَادِئَ ذِي بَدْءٍ ينتمي هذا الكتاب إلى إطار فلسفة العلم، وفلسفة السياسة في آن واحد، وهو يتناول بأسلوب علمي دقيق قضايا مختلفة ومسائل شائكة تندرج جميعها تحت إشكالية "التوظيف الأيديولوجي والسياسي للعلم". أما بالنسبة لمحتويات الكتاب فتتضمن ستة فصول أساسية؛ موضوع كل فصل فيه يصلح أن يكون دراسة فلسفية مستقلة بذاتها. ولا ينبغي أن يُفهم من قولنا هذا أن فصول الكتاب وموضوعاته منفصلة عن بعضها، على العكس من ذلك تمامًا؛ فإن موضوعاته وأفكاره الأساسية تجمعها وحدة متماسكة، ومترابطة تتأسس على بنية واحدة، وكل ما في الأمر أن المؤلف أراد أن يعالج هذه المسائل والموضوعات في إطارها الشامل، وفي ضوء إشكالياتها المترابطة.

ومن الموضوعات التي يعالجها المؤلف في كتابه هذا:-

(1) هل يكون العلم بطبيعته محايدًا، أم متحيزًا؟

(2) هل قضايا العلم وقوانينه نسبية، أم مطلقة؟ وهل أحكامه موضوعية، أم مصبوغة بتحيزات خاصة وأيديولوجيات معينة؟

(3) مفهوم «الموضوعية العلمية» كما يراها فيلسوف العلم الأشهر "كارل بوبر".

(4) استخدام العلم في التقنية (على اعتبار أن العلم "اكتشافٌ" لما هو موجود فعلًا في الكون والعالَم، أما التكنولوجيا فهي "اختراع"، أو تطبيق لقوانين وفرضيات العلم.

(5) تفكيك الصلة بين العلم والأيديولوجيا بصفة عامة.

(6) مسألة توظيف العلم لخدمة أهداف سياسية محضة.

وإذا كانت إشكالية التوظيف السياسي والتكييف الأيديولوجي للعلم تُمثِّل في حد ذاتها إشكالية جد خطيرة، فإن هذا المقال يأتي ليقف على جملة من المسائل المتعلقة بالارتباط بين العلم من جانب، والسياسة والأيديولوجيا من جانب آخر؛ الأمر الذي استلزم تقسيمه إلى عنصرين أساسيين: يدور الأول منها حول تحديد معنى «العلم» بصفة عامة، كمحاولة لضبط المفهوم، وتحديد أوجه الصلة بينه وبين «الأيديولوجيا» (هذا على افتراض وجود صلة بين الاثنين)، أما العنصر الثاني فنكشف من خلاله عن قضية التوظيف الأيديولوجي للقوانين والنظريات العلمية، وعلى وجه الخصوص نناقش قضية «تسييس العلم»، مع التركيز بصفة خاصة على تجارب الأنظمة الشمولية في القرن العشرين واستخدامها للعلم استخدامًا أيديولوجيًا/ نفعيًا خالصًا.

أولًا: العلم والأيديولوجيا: جدل الارتباط والصراع.

يتميز الإنسان عن بقية الكائنات البشرية الأخرى بخصائص وسمات متعددة، لعل أهمها خاصية التفكير وتعقل الأشياء والظواهر والأحداث، ولقد قال أرسطو قديمًا: "الإنسان حيوان ناطق"، بمعنى إن لديه القدرة على التفكير والتعبير. فالإنسان يسير- أو هو ينبغي أن يسير- في حياته وسلوكياته وفق منطق العقل، وقواعد العلم الدقيقة. ولكن ما الذي يعنيه "العلم" على وجه التحديد؟

العلم Science- لُغة- نقيض الجهل، ويشير العلم- في معناه الواسع- إلى ذلك النوع من المعرفة الدقيقة، والقابلة للتحقق سواء عن طريق الحواس (العلوم الطبيعية)، أو عن طريق الفكر والتأمل (العلوم الإنسانية)، أو عن طريق العقل والبرهان (الرياضيات، والمنطق). فالعلم إذن نوع من المعرفة المُنظمة التي تدور حول موضوعات جزئية قابلة للتحقق سواء عن طريق العقل، أو عن طريق الحواس، أو هو أيضًا مجموعة من المبادئ

والقوانين والنظريات الدقيقة التي يطرحها العالم وهو بصدد موضوع معين أو ميدان معين مثل: الفلك، والفيزياء، والكيمياء،...الخ.

وقد أسهم العلم دائمًا في تغيير حياة الإنسان- سلبًا أو إيجابًا- كما قدَّم لنا الكثير من الاختراعات المهمة التي أدّت إلى تطور البشريّة وزيادة رفاهيتها وازدهارها. والعلم في حد ذاته يهدف إلى السيطرة على الطبيعة والكون الذي نعيش فيه، وكذلك السيطرة على سلوك الإنسان وضبطه وتفسيره ووصفه بدقة شديدة. ولذلك يختلف العلم عما هو "لا علمي" Unscientific، ويشير هذا المفهوم الأخير إلى كل ما يُضاد العلم مثل السحر، والخرافة، والشعوذة، والأسطورة، والفراسة، والطب القديم، والتنجيم،...إلخ.

إن هذه المجالات اللا علمية تتفق مع العلم من حيث الهدف، حيث أن كليهما يهدف إلى تفسير الطبيعة وفهمها والتحكم فيها. ومعنى هذا أن "اللا علم" يتفق مع "العلم" من ناحية "الهدف"، ولكنه يختلف عنه من ناحية "المنهج". ذلك أن "اللا علم" لا يستند إلى منهج دقيق وواضح يمكن التثبت من صدق مزاعم صاحبه أو كذبه، وبعبارة أخرى فإنه يفتقر إلى شرطي "الثقة" و"الثبات"، وهما شرطان أساسيان من شروط المنهج العلمي السليم[1].

وهناك سمات وخصائص عديدة للعلم، ولعل من أهمها: «الموضوعية» Objectivity. والمقصود بالموضوعية هنا أن المعرفة العلمية معرفة وصفية، وليست معيارية؛ حيث يسعى العالِم إلى فهم وتفسير الطبيعة المادية، والإنسانية؛ من أجل السيطرة عليها والاستفادة منها بما يخدم البشرية، ومن أجل ذلك يكتفي العالِم بتفسير الظواهر الطبيعية، والإنسانية بإرجاعها إلى أسبابها المباشرة والقريبة، لا العلل البعيدة، أو الغيبية كما كان سائدًا في العصور القديمة. وبعبارة أخرى فإن العالِم يفسّر الظواهر بمثيلاتها، دون أي توجيه للظاهرة، ولذلك نجده يبتعد عن التفسيرات "الميتافيزيقية"، وكذلك التفسيرات القِيَميّة؛ لأن أية ظاهرة لها مجموعة أسباب معينة تحركها وتسيرها، وهدف العالِم هو الكشف عن هذه الأسباب. ومن هنا تتميّز المعرفة العلمية بأنها مستقلة عن

الأهواء والميول الذاتية، وكذلك عن المصالح الشخصية والمنافع الخاصة. والعالِم بذلك يستخدم الأدلة التجريبية والبراهين المنطقية المستقلة عن ذاته وميوله الشخصية.

كذلك فمن خصائص المعرفة العلمية «النسبية» Relativity. فعندما يتوصل العالِم إلى نتائج معينة فهو لا يُجزم أن هذه النتائج يقينية، ونهائية، ولكنها تظل نتائج نسبية؛ بمعنى أنها مقيدة بالوسائل والأدوات ذاتها التي يستخدمها. ويرجع ذلك إلى أن الوسائل والأدوات العلمية (الملاحظة والتجريب على رأسها) في تطور مستمر. وعلى هذا فإن القوانين والنظريات العلمية تصبو نحو الدقة قدر الإمكان، وشيئًا فشيئًا، ولذا نجد النسبية هي خاصية العلم بامتياز في بحثه عن تفسيرات للظواهر الطبيعية والإنسانية.

إن أول طرح مهم من جانب المؤلف في هذا الكتاب- الذي نحن بصدده- هو معالجته لفكرة عدم الخلط بين "الحقيقة العلمية" في ذاتها، وبين "النظريات والقوانين والفروض العلمية"؛ فالثانية تُعَدُّ مقاربات وتفسيرات علمية حول الأولى، وهو الأمر الذي جعله يذهب إلى أنه ليس هناك حقيقة علمية واحدة وثابتة، وعلى حد تعبيره: «**الحقيقة العلمية ليست هي الواقع في حد ذاته، وإنما هي- بالأحرى- ما يُقرِّره العلماء عن هذا الواقع. ومن ثَمَّ فليس ثمَّة حقيقة علمية نهائية، بل تدنو النظريات المتعاقبة منها شيئًا فشيئًا (...) ولذلك فإن الحقيقة العلمية تظل دائمًا تحت الاختبار المتواصل؛ فهي ليست انعكاسًا للوجود أو الواقع في المرآة، والعلماء لا يَكُفّون عن تفسير الطبيعة وتغييرها لخدمة أهدافهم العلمية، ولا يحدث هذا التفسير وذلك التغيير فقط من خلال الاختراع والإنتاج، بل في مواصلة اصطناعهم وتطويرهم المستمر للمناهج العلمية نفسها**»[2].

هذا بالنسبة لمفهوم العلم، وأهم الخصائص التي تتميّز بها المعرفة العلمية، أما فيما يتصل بمفهوم «الأيديولوجيا» فإنه يشير- في معناه الأصلي- إلى منظومة الأفكار والآراء الاجتماعية التي ترتبط بمصالح طبقة أو جماعة معينة في المجتمع. وقد عرفها ماركس في «الأيديولوجيا الألمانية» بأنها « مجموعة التصورات الكلية التي تُعبِّر عن مصالح طبقية». وعلى هذا النحو فإن مفهوم الأيديولوجيا لا يستلزم فحسب تقسيم المجتمع إلى طبقات،

بل يستلزم أيضًا أن يكون استخدامًا معينًا للتصورات هو في مصلحة فئة حاكمة في المجتمع تستخدمها لترسيخ سيطرتها على الطبقات الأخرى[3].

والأيديولوجيا مصطلح حديث ارتبط ظهوره بتطور المجتمعات الأوروبية البرجوازية. وكان للبروليتاريا (طبقة العمال الصناعيين التي تعمل ولا تملك) أيديولوجيتها، وهي الفكر الماركسي، كما كان للرأسماليين (طبقة أصحاب رأس المال التي تملك ولا تعمل) أيديولوجيتها، وهي الفكر الليبرالي. ولكن اصطلاح الأيديولوجيا خرج من نطاقه الأصلي الضيق، فأصبح يستخدم، على نطاق واسع وبصورة عامة، في مجال السياسة، والأخلاق، والدين، والفلسفة[4].

وفي الواقع إن الارتباط بين السياسة والأيديولوجيا أمر طبيعي؛ لأن السلطة السياسية في حاجة دائمًا إلى أيديولوجيا تحركها وتعمل وفق منظومتها. ومن هذا المنطلق تُعَدُّ الأيديولوجيات السياسية نتاجًا لتلاقح الفكر مع السياسة. وعلى هذا النحو يُمْكِنُ القول: «إن الأيديولوجيا تحمل في ذاتها مضمونًا سياسيًا أو مضمونًا ذا نتائج سياسية، كما أن السلطة السياسية تجد في الأيديولوجيا أداة مميزة، إنْ لم تجد فيها ما يشبه الدين»[5]. وعلاوة على ذلك فإن «كل أيديولوجيا تنطوي بالضرورة على موقف من الدولة أو من الدول التي تقع جماعتها ضمن مجالها. وبالتالي فهي إما أن تكون قابلة بما هو قائم كدولة أو كدول تتفاعل معها الجماعة التي تعبر عنها وتدافع عن مصالحها، وإما أن تكون رافضة، وبالتالي داعية إلى إنشاء دولة جديدة»[6].

لكن إذا كان الارتباط بين السياسة والأيديولوجيا أمرًا طبيعيًا، فإن الارتباط بين العلم والأيديولوجيا قد يكون أمرًا غير طبيعيًا نظرًا لما يتسم به العلم من طبيعة حيادية (أو على الأقل لما يُفترض أنه يتسم بالحيادية). فكيف إذن يمكن أن نفكك علاقة الارتباط بين العلم والأيديولوجيا؟

قبل أن نخوض في هذه المسألة الشائكة- كما يعالجها المؤلف- يجدر بنا أن نُثير ثمة نقطة مهمة هنا، وتتمثل في مشكلة الموضوعية في العلوم بصفة عامة، والعلوم الإنسانية بصفة خاصة، وتتعلق هذه المشكلة بالحياد عند تفسير الظواهر الطبيعية والإنسانية، أو

الالتزام بالنزاهة والتجرد والحيادية في كتابة التاريخ والأحداث والوقائع الإنسانية. فإذا كانت العلوم الطبيعية والرياضية تتصف- بحكم طبيعتها- بأنها تقوم على مرجعية ما يُسمى "عقلانية العلم الحيادي قيميًا"، ومناهجها تتصف بالموضوعية، حيث إن أحكامها تقريرية، ومناهجها وصفية، ولا تستند إلى الجدل، والرأي، فإن العلوم الاجتماعية والإنسانية من الصعب أن تكون موضوعية تمامًا، أو حيادية صرفة؛ إذ تتدخل ذات الباحث، أو المؤرخ (مثلًا) بدرجة أو بأخرى عند كتابة الأحداث التاريخية والوقائع الإنسانية، علاوة على عوامل أخرى غير ذلك.

ذات مرة قال الكاتب والروائي البريطاني «جورج أورويل» George Orwell (1903-1950): «أعرف أن الشائع اليوم أن يُقال إن أكثر التاريخ المدوّن هو على كل حال مجموعة أكاذيب. وإذا كنتُ على استعداد لأن أعلن لكم أن معظم التاريخ ينقصه الدقة والتجرّد عن الهوى، فإن الأمر الغريب الذي يُميِّز عصرنا هذا هو الإقلاع عن الرأي القائل بإمكان تحري الحقيقة في التاريخ»[7]!

تكشف عبارة «أورويل» عن مدى التحريف الخطير والمستمر الذي لحِقَ بالحقائق في العالَم المعاصر، كما تُظهِر في ذات الوقت الصعوبات التي تتخلّل تفسير الظواهر الطبيعية والإنسانية، وصعوبة الوقوف على حقائق يقينية في ميادين التاريخ، والسياسة، والاجتماع.

من هذا المنطلق، يبدأ المؤلف فصول كتابه بطرح إشكالية رئيسية متمثلة في: هل يكون العلم بصفة عامة (أو بالأحرى ما نطلق عليها حقائق علمية) محايدًا؟ ويعالج هذه الإشكالية من خلال التعرض لقضايا العلم وقوانينه، وهل هي نسبية أم ثابتة ومطلقة؟ وما إذا كانت أحكامه موضوعية أم مصبوغة بتحيزات خاصة وأيديولوجيات معينة؟ وبصياغة أخرى: هل الحقيقة العلمية بطبيعتها واحدة، وعالمية، تفرض نفسها في كل مكان وزمان، أم إن هذه (الحقيقة) قد تجيء مختلطة بمعايير قومية ونزعات شخصية؟ وهو يذهب إلى أنه في تاريخ العلم الطويل والممتد، «جرى فصل العلم عن المناخ الاجتماعي الذي يتواجد فيه، وراج الحديث عن حياد العلم وعدم انحيازه وكأنه يستهدف حقائق مطلقة؛ مجردة وثابتة»[8].

يشير د/ حسين علي كذلك- في مستهل كتابه- إلى أن الحديث عن حيادية العلم وعدم انحيازه جاء في الأساس من أصحاب الاتجاه الوضعي Positivism الذين يرون أنه لا بُدَّ للحقيقة العلمية أن تجيء مستقلة– بقدر المستطاع– عن قائلها، فلا يمازجها شيء من ميوله وأهوائه، ونزعاته الذاتية، وقِيَمِه التي يُقوِّم بها الأشياء من حيث خيرها أو شرها، وجمالها أو قبحها؛ فليس لعالِم النفس- مثلًا- حين يصف السلوك الإنساني أن يقول عنه إنه سلوك مستحب أو مستهجن. كذلك فليس للباحث العلمي أن يختار من الشواهد لبحثه ما يخدم رغبة في نفسه، أو ينفيها، أو ما يحقق له مثلًا أعلى يتمناه. وبذلك فإن الوصول إلى الحقيقة العلمية- في نظر الوضعيين- هو غاية البحث العلمي، وإن الحقيقة العلمية قوامها (الموضوعية). والمقصود بالموضوعية التعامل مع موضوع البحث كما هو، أيّ في استقلال عن آرائنا وعواطفنا وميولنا الخاصة(9).

وعلى صعيد آخر، هناك مَنْ ينكر على العلم حياده من حيث إنه معرفة إنسانية، والمعرفة الإنسانية كأي كائن اجتماعي هي نظام متطور؛ هي كائن تاريخي. والعلم أيًّا كان موضوعه نظام للمعرفة لا ينفصل عن النظام الاجتماعي الذي يتطور بداخله. ومن هنا فإن الحقيقة العلمية أيًّا كان موضوعها ليست حقيقة مجردة على الإطلاق، بل هي تقوم على افتراضات متغيرة ومعلومات متجددة. وعلى الرغم من النزوع المستمر لأساليب البحث في العلوم الطبيعية إلى النماذج الرياضية البالغة الدقة كمحاولة لتمثيل الطبيعة المعقّدة وفهم تحولاتها وعملياتها، فإن هذه الأساليب تظل مع هذا محدودة القدرات ومعرضة للخطأ، والتحيُّز باستمرار. ومن هنا كان العلم في نظر بعض الباحثين مجرد نشاط اجتماعي موجه، وإلى الحد الذي يذهبون معه إلى القول بأن الموضوعية العلمية مجرد (وهم)، وبأن هذا الانضباط المنهجي الصارم، وتلك الشخصية العلمية المتجردة هما مجرد (نماذج مثالية) موجودة في كتب مناهج البحث فقط، ولكن يتعذر وجودها في واقع الممارسات الفعلية للبحث العلمي (لا سيما الأبحاث والدراسات الاجتماعية). فالباحث مهما زعم بأنه محايد وموضوعي لا يمكن أن ينكر أنه كإنسان مفكر يملك عالَمًا خاصًا من المعاني والرموز، ويملك كذلك نسقًا خاصًا يُنْشِئ داخله حقيقته الخاصة التي تتضمن وتستند إلى تحيزاته

الفكرية والشخصية المُمَيَّزة، والتي تجعله يرى العالَم الخارجي بعيون غير محايدة أو بعيون مصبوغة بتلك التحيُّزات الخاصة. وعلى هذا النحو لا يمكن للباحث أن يزعم أنه يستقبل الواقع على شاشة بيضاء نقية مستعدة لاستقبال كل ما يصل إليها من حقائق ومعلومات حسية بموضوعية ودون تحيُّزات مسبقة[10].

لا يمكننا القول بأن حيادية العلم والتي جرى الحديث عنها طوال المراحل الطويلة التي مرّ بها تاريخ العلم، وفلسفة العلم على حد سواء، لا يمكننا القول بأن حيادية العلم مجرد (خرافة) كما يزعم أنصار الرأي الأخير، ولكننا في المقابل نود التأكيد- مع ما يراه المؤلف- على أن العلم، أو بالأحرى التفسيرات العلمية ليست محايدة. ومن مظاهر عدم حيادية العلم «عملية انتقاء عوامل تُوصف بالأهمية، واستبعاد عوامل أخرى تُوصم بالهامشية. ومنها كذلك الطريقة التي يستخدمها العالِم والتي يفسر من خلالها تحولات معينة، أو تلك التي تتشابك فيها ظواهر متزامنة...»[11].

إن الحديث عن حيادية العلم، وهل هي ممكنة أم صعبة التحقيق، يدفعنا بالضرورة إلى الحديث عن إشكالية التوظيف الأيديولوجي للعلم، وهي إشكالية مهمة لا تزال تشغل كثير من الباحثين والدارسين في مجال فلسفة السياسة، وفلسفة العلم. فماذا عن استخدام العلم لخدمة أهداف سياسية، وأيديولوجية، أو ما يُعرف أحيانًا «بتسييس العلم»، و«أدلجة العلم»؟

ثانيًا: التوظيف السياسي للعلم.

يمكن القول إن السياسة راحت عبر عصور الحضارات الإنسانية تمارس نوعًا من (تثبيت النسق العقيدي "لأفكار" معينة دون غيرها)، بما يخدم أهدافها وتوجهاتها في ترسيخ هيمنتها على جميع المجالات الإنسانية. وقد كان هذا الأمر يتم في كثير من الأحيان عن طريق توظيف حقائق العلم (الطبيعي، والإنساني)، وتحريف الحقائق التي من شأنها أن تَعوقها عن الاحتفاظ بالسلطة. ومن هنا تأتي أهمية إشكالية توظيف "الحقيقة العلمية"، أو التلاعب بها، لصالح أهداف سياسية معينة.

من ناحية أخرى يمكن القول إن هناك علاقة طردية- في جانب كبير منها- بين تقدم العلوم من جانب وبين تطور الأنظمة السياسية من جانب آخر، بل يمكن القول- في هذا الصدد- أن الأنظمة السياسية والاجتماعية الشمولية في القرن العشرين تطورت نتيجة لتطور علم البيولوجيا، ونظرية صراع الطبقات الاجتماعية. ومرة أخرى، إذا كان من خصائص العلم: الموضوعية، والحيادية، وانعدام المصلحة الخاصة، وإذا كانت الحقائق الفلسفية بديهية وواضحة بذاتها، وإذا كانت حقائق العلم الطبيعي ثابتة (ولو بصفة مؤقتة)، ومناهجه موضوعية، ونتائجه محايدة، إذا كان ذلك كذلك، فقد استطاعت العديد من الأنظمة السياسية في القرن العشرين: الأنظمة الشمولية، والدينية، والديمقراطية كذلك، توظيف نتائج العلم وبعض جزئياته، وتأويلها لتسير بها في اتجاه معين يخدم توجهاتها الأيديولوجية.

إن جوهر هذا الارتباط بين العلم من ناحية والسياسة من ناحية أخرى يُمثِّل محور تركيز المؤلف في كل فصول كتابه، وهو يذهب إلى أن ثمة تداخل وثيق بين العلم والسياسة في العالَم المحيط بنا؛ فلم يَعُدْ في استطاعة العالِم أن يمضي في حياته العلمية مستقلًا، ويبحث المشكلات التي تَهِمُه أو التي يريد كشفها، بل إنه أصبح مرتبطًا على الدوام بمؤسسات أكبر منه، هي التي تقدم إليه الإمكانات، وتزوده بالأدوات المعقّدة المُكَلِّفة التي أصبحت شرطًا أساسيًا للبحث العلمي في العصر الحاضر. وينطبق هذا على مختلف أنظمة الحكم القائمة في العالَم المعاصر[12].

لكن لا يُمثِّل هذا- في حد ذاته- مشكلة، وإنما المشكلة الحقيقة تَنبُع من سطوة السياسة ذاتها، وهي السطوة التي تمتد إلى توظيف العلم توظيفًا نفعيًا يخدم خطها الأيديولوجي المحدد سلفًا. وعلى سبيل المثال، لم تكن سياسة الكذب والخداع التي وظفتها الأنظمة الشمولية في القرن العشرين مجرد أدوات أو تدابير سياسية محضة من اختراع الزعماء والقادة الشموليين فحسب، بل كانت علاوة على ذلك مؤسسة على نظريات علمية، وأصول فلسفية لمفكرين وفلاسفة كبار، عمل كل منهم، بطريقته الخاصة، على وضع

اللبنات والأسس التي مكَّنَت هذه الأنظمة من نجاح أكاذيبها السياسية وأهدافها الأيديولوجية العنصرية والمغلوطة.

في هذا الإطار، تذهب «حنَّه أرندت» (Hannah Arendt) (1906-1975)، إلى أنه إذا كان من السهولة أن تتلاعب السلطة السياسية بالحقائق في ميادين التاريخ، والاجتماع، والسياسة؛ أيّ أن تقوم بتحريفها وتزييفها، فإنه من الصعوبة بمكان أن تنجح في تحريف أنواع معينة من الحقائق، مثل الحقائق الرياضية والفلسفية، أو ما يُطلق عليها "الحقائق العقلية" rational truths (في مقابل "حقائق الواقع" factual truths)؛ لأن هذا النوع من "الحقائق العقلية" يُعَدُّ مشتركًا بين كل البشر، وصائبًا في كل زمان ومكان. وعندما تحاول السياسة أن تقوم بتزييف الحقائق العقلية فإنما تتعدى بذلك حدودها- إذا جاز التعبير- وسيكون من الصعوبة جدًا أن تنجح في ذلك. وعلى خلاف ذلك فإن الأمر سيكون سهلًا إلى حدٍّ كبير عندما تحاول تزييف "الحقائق الواقعية"؛ أي أن تكذب بشأنها، لأن هذا النوع من الحقائق يتولَّد دائمًا من جانب البشر الذين يتعايشون ويتصرفون معًا، ومن أمثلتها الحقائق التاريخية والاجتماعية. كذلك فإن هذا النوع من الحقائق يُشكِّل النسيج الجوهري لعالَم السياسة بالذات، حيث يبدو أقل صمودًا من جميع أنواع الحقائق العقلية مجتمعة، وبالتالي ستكون فرصة السلطة السياسية في إخفاء هذه الحقائق، أو تزييفها، أكبر[13].

على هذا النحو تبدو (حقائق الواقع) أكثر هشاشة، أو أقل حصانة على نحو لا متناهٍ من بديهيات العلم، والفلسفة، والرياضيات، التي تقوم عليها (الحقائق العقلية)، والاكتشافات والنظريات العلمية (حتى أشدها إغراقًا في التجريد). ولمَّا كان هذا النوع الأخير من الحقائق نتاجًا للعقل البشري، فإن (حقائق الواقع) تقع في حقل الشئون البشرية، وهو حقل دائم التغيُّر والتقلب، ولا شيء يدوم وسط سيلانها وتدفقها سوى بنية العقل البشري الذي يتعامل معها. وبعد أن تضيع تلك الحقائق، فلن يكون أبدًا في وسع أي مجهود عقلي، مهما كان جدِّيًا، أن يُعيدها. أما بالنسبة (للحقائق العقلية)، فالأمر على خلاف ذلك؛ فلو كان مبدعو الرياضيات الإقليدية، أو نظرية النسبيّة لأينشتاين، أو حتى فلسفة أفلاطون، قد أُعيقوا عن نقلها أو تمريرها إلى الأجيال اللاحقة، فإن حظوظ إعادة

إبداعها مع مرور الزمن قد تكون غير مواتية، إلَّا أن ذلك أفضل على نحو كبير من حظوظ إعادة اكتشاف الحقائق الواقعية المهمة التي تم تجاهلها ونسيانها عن عمد، أو على الأصح الكذب بشأنها وطمسها بطريقة مقصودة[14].

لكن يبدو لنا أن هذه الوجهة من النظر قاصرة إلى حدٍّ ما (رغم أهميتها على كل حال)؛ لأن السياسة قد تحاول في بعض الأحيان تزييف الحقائق العلمية، وقد تنجح في ذلك أيضًا. وعلى سبيل المثال، لم تكتفِ الأنظمة الشمولية، على مدار تاريخها الطويل، بتزوير (حقائق الواقع): حقائق التاريخ والسياسة والاجتماع؛ لصالحها، بل عملت كذلك على تزوير بعض الحقائق في مختلف المجالات العلمية الطبيعية والرياضية للترويج لأكاذيبها السياسية وتبرير أهدافها الأيديولوجية والعنصرية.

لقد وظفت الأنظمة الشمولية الحقائق العلمية، وخصوصًا المستمدة من الأنثروبولوجيا، والبيولوجيا، وعلم النفس، ضمن منظومتها الأيديولوجية الدعائية. فقد استعانت النازية- على سبيل المثال- بنظرية التطور في ميدان البيولوجيا، والنظريات العرقية في ميدان الأنثروبولوجيا وعلم تحسين النسل، وبأفكار من علم النفس، حيث كانت تطوع جزئيات من هذه العلوم- تحديدًا- في دعايتها السياسية، وتآمرها وخداعها للجماهير الألمانية. وقد أرغمت النازية الكثير من العلماء على تزييف النظريات العلمية، في الترويج لأفكارها الخاصة بالتفوق العرقي. ولذلك «كانت هذه الأفكار والنظريات التي استعانت بها تقوم على تصور مقلوب للقيم يُحقر من قدر الفكر والذكاء والعقل البشري، ويُمجِّد القوى الغامضة والمظلمة للغريزة والدم والعرق»[15]. وبعبارة أخرى فإنها سخَّرَت العلم الطبيعي للترويج للأفكار والمزاعم الشمولية التي تُعلي من شأن العاطفة والوجدان والإرادة باعتبارها أرقى من قيم الذكاء والفكر الإنساني. ومن ثَمَّ «كان الإنسان في ظل الأنثروبولوجيا الشمولية لا يتحدد بالفكر والعقل، أو الحكم، لأن الغالبية العظمى من البشر- وفقا لها- تفتقر إلى هذه الملكات. وعلاوة على ذلك فإنها تُنكر وجود أي ماهية مشتركة بين البشر جميعًا، فالاختلاف عندها بين إنسان و"إنسان آخر" هو اختلاف في الطبيعة أو النوع، وليس اختلافًا في الدرجة»[16].

نستنتج من ذلك أنه إذا كان العلم في ذاته قوة محايدة يمكن توظيفها لخدمة البشر، أو توجيهها لتدمير العالَم والإنسان، فإنه في كل الأنظمة الشمولية والاستبدادية تقريبًا، يتم استخدام العلم للترويج لأفكار سياسية محددة. لقد ارتكزت هذه الأنظمة في الأساس على دعائم علمية وأنثروبولوجية. وهنا تظهر المفارقة، عندما استند العديد من قادة الأنظمة الشمولية إلى علوم البيولوجيا، والأنثروبولوجيا، وعلم تحسين النسل، وغيرها، كدعائم للترويج لعقائدهم السياسية الفاسدة، وتبرير مزاعمهم بشأن تفوق عرق بعينه. ولكن المفارقة سرعان ما تتلاشى إذا دققنا في أنها تستخدم العلم من أجل تبرير وتمرير بعض المزاعم الأيديولوجية العنصرية عن طريق تشويه حقائق العلم. وباختصار، فإن أخطر دعاة العنصرية هم أولئك الذين يوظفون العلم لأغراض سياسية شمولية!

وهذا ما تنبَّهَ إليه إلى حدٍّ كبير د/ حسين علي، حيث كان تركيزه ينصبُّ في المقام الأول على فكرة استغلال السلطة السياسية للعلم بمعناه الواسع، وليس فقط استغلالها وتلاعبها بالحقائق التاريخية والاجتماعية فقط، وهو يَذكُر أن استغلال السياسة واستخدامها لسلطة العلماء تأخذ أشكالًا متنوعة؛ إذ يقوم بعض السياسيين أحيانًا باستخدام العلماء كواجهة للتستر خلفهم من أجل اتخاذ قرارات غير مسئولة وخاطئة. ويمكن لرجل السياسة في هذه الحالة الادِّعاء بأنه ليس في مقدوره أن يصنع شيئًا أمام قوة البداهة والضرورة العلميتين، كما يمكن أيضًا الاستعانة بسلطة العلماء من قبل رجال السياسة لتوظيف ذلك من أجل التلاعب بتوقيت اختيار أو تطبيق قرار سياسي معين؛ وما حدث عند غزو أمريكا للعراق في مارس 2003 تحت زعم أن العراق يمتلك أسلحة نووية استنادًا إلى تقارير استخباراتية مستندة إلى معلومات دقيقة وحقائق علمية، لهو دليل على استغلال السياسة للعلم والعلماء[17].

نستنتج من هذا أن الأنظمة الشمولية والاستبدادية رسَّخَت هيمنتها على السلطة، عبر التاريخ، عن طريق توظيف حقائق العلم وتأويلها- ومن بينها أيضًا الحقائق الدينية- لتسير بها في اتجاه معين يخدم توجهاتها الأيديولوجية، وكان ذلك يتم إما عن طريق التعسف في تفسير الحقيقة العلمية بتأويل بعض نتائجها لكي تتماشى مع التَوجُّهات

الأيديولوجية، أو عن طريق استنباط أحكام مغلوطة من خلال هذه الحقائق، أو من خارج المجال الخاص بها، وفقًا لتوجهات محددة لا علاقة لها أصلًا بالقانون العلمي أو النظرية العلمية.

- النازية (كمثال) والاستخدام الأيديولوجي للعلم.

لقد أعطى التقدم المذهل في البيولوجيا (علم الأحياء) عشر قوة دافعة لزيادة الاعتماد على المعايير البيولوجية في الفترة الأخيرة في فكر القرن التاسع عشر. وقد أكد «جونتر مان» Gunter Mann أن البيولوجيا مارست نوع من الهيمنة الفكرية في أواخر القرن التاسع عشر، وقد تجلَّى ذلك في النظريات الاجتماعية البيولوجية. وقد شجعت الداروينية هذا الاتجاه عن طريق التقليل من الاختلافات بين البشر والحيوانات[18].

يمكن اعتبار الأيديولوجية النازية بمثابة التطبيق السياسي للنظريات العرقية والبيولوجية، وهدفها هو التمويه ومحاولة إخفاء جرائمها ضد الشعوب الإنسانية. وإن فكرة (النقاء) العرقي، أو "الاصطفاء الطبيعي" في ميدان البيولوجيا والتي طرحها «داروين» Charles Robert Darwin (1809-1882) عام 1838، والتي ارتكزت عليها النازية، إن هذه الفكرة هي محض أسطورة لم يتم التثبت من صحتها بعد، وعلى الأقل فإن النازية تستخدمها بطريقة مغلوطة. «وقد تبنَّت العديد من الدول الأوروبية في واقع الأمر النظرة التطورية التي تنظر إلى البشر على أنهم ليسوا سوى حيوانات متطورة، وبالتالي يمكن التعامل معهم على أنهم مجرد آلات. وهذا هو السبب في أن النظرية العلمية الداروينية مهدت الطريق، من بين أمور أخرى، إلى حجة النازية التي تقول بأن تحسين النسل يقوم على أساس علمي، وأن تحسين العرق الألماني جاء نتيجة لمبادئ بيولوجية أوضحها داروين نفسه. والواقع أن أكبر أنظمة الإبادة الجماعية الثلاثة في القرن العشرين- ألمانيا النازية، وروسيا الستالينية، ودولة الصين الشيوعية- كانت تستند بشكل دائم إلى المادية العلمية الداروينية»[19].

يقول «موريس دوفرجيه»: هناك نظريتان تُنزلان العوامل البيولوجية في الصراعات السياسية منزلة الصدارة: نظرية "تنازع البقاء" و"النظرية العرقية". فأما النظرية الأولى

فهي تتناول الصورة التي رسمها داروين لتطوّر الأنواع الحيوانية، فتنقلها إلى المجتمعات الإنسانية. وتذهب هذه النظرية إلى أن كل فرد لا بُدَّ أن يصارع الآخرين ليبقى، ولا يبقى إلَّا من هم أفضل. فالاصطفاء الطبيعي يكفل بقاء ونمو خيار الناس. وتُعَدُّ نظرية داروين الشكل البيولوجي للفلسفة البورجوازية التي يُعَدُّ التنافس الحر تجسيدها الاقتصادي. وتنازع البقاء يستحيل هنا إلى صراع من أجل إشباع الحاجات، ويصير في الميدان السياسي "صراعًا من أجل السلطة"، وهو أساس (نظريات الصفوة): فمن التنافس على السلطة الذي تولّده منافع السلطة، يظهر خيار البقاء للأصلح، أي أكثر الأفراد كفاءة وأقدرهم على الحكم. وأما النظرية الثانية- النظرية العرقية- فهي تنقل هذه الأفكار من المستوى الفردي إلى المستوى الجماعي. فالفروق في المقدرة بين الأفراد أقل من الفروق في المقدرة بين العروق. فبعض العروق أقدر من بعضها الآخر على تولي القيادة؛ وقد خُلق بعضها للسيطرة بطبيعته، وخُلق بعضها الآخر للخضوع بطبيعته. فالصراع بين العروق الدنيا والعروق العليا إذن هو الصراع السياسي الأساسي. وقد روجت هاتان النظريتان، رغم أنهما ليس لهما قيمة علمية، للفكرة المغلوطة والقائلة بأن "للسياسة أسسًا بيولوجية"[20].

وقد استفادت النظريات العرقية المختلفة من النظرية التطورية الاجتماعية. ولكن الأخيرة ليست في الغالب سوى تمويه علمي كاذب لموضوع قديم لم يَعُدْ من المؤكد أبدًا أن الملاحظة والاستقراء يمكن أن يقدما ذات يوم المفتاح لفهمه. إذ أنها وبتأكيدها على واقعة التنوع الثقافي، تحاول- وبطريقة خفية- إثبات أن حضارة بعينها هي وحدها التي استطاعت أن تصل إلى أعلى درجات الترقي الاجتماعي. ومن هنا تظهر مصطلحات مثل: بربري، متوحش، بدائي. فوراء هذه المصطلحات يختفي الحكم نفسه في تصنيفها للجماعات البشرية والشعوب الإنسانية[21]. وبالتالي فإنها تقع فيما يسميه «كلود ليفي شتراوس» في (التطورية المغلوطة)[22] False Evolutionary، التي «تحاول في الحقيقة إلغاء التنوع الثقافي عبر التظاهر بالاعتراف الكامل به. لأننا إذا ما عالجنا الحالات المختلفة التي توجد فيها المجتمعات البشرية، سواء القديمة أو البعيدة، على أنها أطوار أو مراحل تطور منطلقة من النقطة نفسها، فإن ذلك يقتضي أن يؤدي بها إلى الهدف ذاته. ولكن التنوع هنا في الحقيقة

ليس سوي تنوع ظاهري؛ لأنها إذا كانت تتظاهر بأن الإنسانية واحدة ومتماثلة، فإن هذه الوحدة وذلك التماثل لا يمكن أن يتحققا إلَّا بالتدريج، كما أن تنوع الثقافات يظهر أوقات عملية تخفي حقيقة أعمق أو تؤخر ظهورها»[23].

وعلى هذا فإنَّ إشكالية التكييف الأيديولوجي للعلم تتم في كل الأحيان إما عن طريق تحريف النظريات والحقائق العلمية، أو عن طريق استنباط آراء مزيفة من هذه النظريات (أي القيام بعملية تلفيق وتزييف). إن المشكلة هنا تتمثل في خطورة التوظيف السياسي للعلم، وبعبارة أخرى فإن مكمن الخطورة يتمثل في ما يمكن أن نطلق عليه "**التوجهات الأيديولوجية عند استخدام الحقيقة العلمية وتطبيقها**"، والمتمثلة في تزييف النظريات والحقائق العلمية، أو تحريفها بشكل أو بآخر، لخدمة أهداف سياسية واجتماعية معينة.

ليس أدل على التوظيف السياسي للعلم مما فعلته النازية. فعن طريق استفادتها من النظريات التطورية في مجال البيولوجيا، وعلى الأخص من الداروينية الاجتماعية، وتطبيقها على المجال الاجتماعي، عملت النازية في عام 1933 على تحسين النسل من خلال تطبيق قوانين عدم الزواج مع غير الآريين، ومن أجل ذلك اندفعت إلى ممارسة أبشع الجرائم الإنسانية ضد المعاقين، والمرضى العقليين، علاوة على ممارساتها للإبادة العرقية ضد اليهود على نطاق أوسع بعد ذلك. وقد قدَّم النازيون «نوعًا من التنظير المبتذل والمتطرف إلى أبعد الحدود حول العرق، إلى درجة أن أنهم أشاعوا لفكرة أن الجماع مع اليهودية يمكن أن يصيب الآريين ويلوثهم، لأن الشخص المخصب (اليهود في نظر النازيين) هو شخص لا يمكن إصلاحه ("ملطخ"). كما أسست قوانين نورمبرج عام 1935 للتمييز العنصري ضد كل من لا ينتمي إلى العرق الآري، ودعمتها مجموعة كبيرة من الباحثين في الأعراق البشرية. وباختصار فإن ما ساد في ألمانيا النازية لم يكن سوى نوع من التشدُّد (العلمي) أحادي الجانب حول نظريات العرق، والتطور»[24].

كان علم البيولوجيا إذن مطلوبًا لرؤية النازية للحداثة والكفاءة. وفي الوقت نفسه اعتنق الأيديولوجيون الشعبويون العرقيون والمنظرون النازيون نموذجًا أيديولوجيًا يجمع بين البيولوجيا وحماية أفراد الأسر الألمانية الأصحاء وتقوية المجتمع الآري[25]. لقد كان

الصراع بين البشر صراعًا بين الأعراق في المقام الأول. وبدوره تم تحويل الصراع بين الأعراق البشرية إلى صراع في ميادين السياسة والاجتماع والاقتصاد. وفي هذا الإطار يشير «بول فيندلينج» Paul Weindling إلى أن الأيديولوجيين النازيين استخدموا فكرة الانتقاء الطبيعي عند داروين كأيديولوجية إبادة عبرت عنها المحرقة. وعلاوة على ذلك، فقد كان يتم فرض الأدلة لتحسين النسل والمزودة بتقنيات الإبادة والمدارة باحتراف، وكان يتم فرضها بالإكراه. كذلك فإن فكرة «البقاء للأصلح»، و«الصراع من أجل البقاء» (Kampf ums Dasein)، استخدمها هتلر في برنامجه الأساسي في كتابه "كفاحي" عام 1925[26].

لقد اتخذت النازية من الداروينية الاجتماعية أساسًا لأيديولوجيتها، وقد أكد العديد من المؤرخين على أن هتلر كان داروينيًا اجتماعيًا، كما وصف البعض الداروينية الاجتماعية باعتبارها عنصرًا أساسيًا في الأيديولوجية النازية[27]. وقد لاحظ بعض المؤرخين أهمية التطور البشرى في الأيديولوجية النازية؛ فقد أكد «كريستوفر هوتون» Christopher Hutton أن الداروينية تُمثِّل عنصرًا مهمًا وحاسمًا للأيديولوجية العرقية النازية. وقد أوضحت الكتابات المهمة لـ«أوفي هوسفيلد» Uwe Hoßfeld و«توماس يونكر» Thomas Junker عن البيولوجيين والأنثروبولوجيين في ظل النظام النازي، لقد أوضحت كتاباتهما الصلات بين العلماء التطوريين والنظام النازي، رغم أن تركيزهما كان على العلماء أكثر منه على الأيديولوجية النازية ذاتها[28].

إن النتيجة الحاسمة لهذا النوع من تدخُّل السياسة في شئون العلم والعلماء، وهو التدخُّل الذي يُفضي إلى نوع من الترابط بين ما هو (علمي) و(فكري) من جانب، وما هو (سياسي) و(أيديولوجي) من جانب آخر، إن النتيجة الحاسمة لهذا النوع من التدخُّل تتمثل في الوقوع حتمًا في نوع من النفعية السياسية في استخدام العلم استخدامًا مغلوطًا. فعن طريق توظيفها للنظريات البيولوجية، والأنثروبولوجية، ونظريات "الفاعلية" السياسية للحقيقة، «تُنكر الأنظمة الشمولية القيمة الكامنة والخالصة للفكر، حيث تدعي أن هدف العلم والفكر ليس كشف الواقع كما هو، أي ما يوجد فعلًا، وإنما هو سلاح وظيفته تغيير الواقع وتحويله طبقا للغاية التي تساعد في توجيهنا إلى ما ليس موجودًا. وما دام الأمر

كذلك، فإن الأسطورة تبدو مفضلة على العلم ذاته، وتبدو الخطابة التي تؤثر في النفوس وتخاطب العواطف والمشاعر، مفضلة على البراهين التي تحتكم إلى العقل»[29].

ولكي يتم هذا الارتباط بين ما هو (علمي) وما هو (أيديولوجي) لا بُدَّ من حدوث (تزييف) من جانب و(تلفيق) من جانب آخر في القوانين والنظريات العلمية؛ لأنه لا يمكن إحداث هذا النوع من التلاحم الوثيق بين الاثنين دون عملية من التلاعب المستمر بالحقائق العلمية. وعلى هذا النحو يبدو اللجوء إلى الأسطورة، وتحريف الماضي- إذا اقتضى الأمر ذلك- الطريق الأسهل لدى قادة الأنظمة الشمولية في توظيفهم لفكرتهم الخاصة عن "الحقيقة".

لا نريد الخوض في مسائل الارتباط بين السياسة والعلم في ظل النظام النازي، وفي ظل الأنظمة الشمولية وغير الشمولية، ولكننا ألمحنا لجوهر هذا الارتباط- على النحو السابق- لا لشيء إلَّا لكي نشير إلى أن كل هذه المسائل كانت تشغل تفكير د/ حسين علي في معالجاته خلال كتابه. ومن النقاط المهمة التي يُركِّز عليها مسألة حيادية العالِم وابتعاده عن الانخراط في ميدان السياسة، وهو يَذكُر «أنه على الرغم من أن الاعتبارات السياسية تتحكم في العلم إلى درجة كبيرة، فإن كثيرًا من المجتمعات تطالب العلماء بألا يتدخلوا في السياسة، وتضع كثيرًا من المؤسسات والجمعيات العلمية هذا الشرط على كل عالِم مشتغل بها. فالمطلوب من العلم أن يكون طاقة للمعرفة، تعمل جهات أخرى على توجيهها وتحديد الأهداف الاجتماعية التي تستخدمها. أما إذا أراد العالِم أن يُعبِّر عن آرائه السياسية والاجتماعية، فعليه أن يفعل ذلك بوصفه مواطنًا عاديًا، وليس بوصفه عالِمًا»[30].

وهنا على وجه التحديد نجد غياب ملحوظ من جانب المؤلف لإشكالية التوظيف السياسي للعلم؛ ففي ميدان السياسة يرتبط ما هو (علمي) بما هو (أيديولوجي) بأوثق الروابط، بحيث نجد أن آليات البحث العلمي، وإنتاج الأفكار والنظريات العلمية تابعة للأيديولوجيا والممارسة السياسية. وتتسم كل الفلسفات الرسمية للأنظمة الشمولية بسمة واحدة تتمثل في ادعاءها بعدم وجود أية حقيقة موضوعية صالحة للجميع، وأن

معيار "الحقيقة" truth ليس هو اتفاقها مع قيمتها الكونية، وإنما مطابقتها لروح العِرق، والأمة، والطبقة؛ أي إن معيار الحقيقة في النهاية هو منفعتها من الناحية العِرقية والقومية[31].

لكن لا يعني هذا أن المؤلف تغافل عن هذه النقطة، أو أنه أهملها عمدًا، على العكس من ذلك فثمة إشارات وتأكيدات كثيرة من جانبه على أن تدخُّل السياسة في شئون العلم والعلماء، وتوجيه قوانين العلم وفروضه بما يخدم توجهات السلطة وأهدافها الأيديولوجية، إن هذا التدخُّل وهذا التوجيه من شأنه أن يؤدي إلى نتائج سلبية وخيمة، وأن يَضُرّ بالعملية السياسية ذاتها، وعلى حد قوله: «إنَّ سعي بعض الحكومات للتدخل في عمل العلماء، ومحاولة وضع العقبات والعراقيل للحد من حرياتهم في البحث والتأمل والاستكشاف سوف يؤدي في نهاية المطاف إلى القضاء على مصدر من أهم مصادر قوة أية حكومة من الحكومات»[32].

وفي هذا الإطار نشير إلى أن مؤسسات التعليم في ظل النظام النازي كانت تقوم بتزييف كل الحقائق بما يخدم القوة السياسية والخط الأيديولوجي للنازية. وفي هذا الإطار أيضًا نشير إلى ما قامت به وزارة التربية والتعليم في عام 1938، من تطوير للمناهج التعليمية، بحيث يتم تعزيز مناهج البيولوجيا العرقية التي تؤكد صحة نظرية التطور، بما تتضمنه هذه النظرية من الادعاء بتفرد وسمو العرق الآري على جميع الأعراق البشرية الأخرى. وقد نجحت بالفعل في توظيف نظرية التطور في مجال البيولوجيا، بما يخدم هدفها السياسي، وهو التوظيف الذي يروج لأكذوبة سيادة العرق الآري، الذي ينحدر منه الألمان، على جميع الأعرق. وقد استعانت في ذلك بالعديد من علماء البيولوجيا الأكثر شهرة في العالَم. وباختصار، فقد عملت الأيديولوجية النازية على فرض نظرية التطور العرقي، وغيرها من النظريات الأخرى، في كل مناهج التعليم، بدءًا من التعليم الأساسي، بل «كان من ضمن الأنشطة الدراسية في مدارس الأطفال الألمانية خلال الرايخ الثالث هو زيارة حديقة الحيوان لرؤية القرود باعتبارها أقاربهم التطوريين[33]!

كذلك فقد امتدت سطوة النازية في كل مجالات الحياة الإنسانية في المجتمع الألماني، حتى وصلت إلى الرياضة والسينما، حيث الإقصاء الممنهج لليهود، وغيرهم من "غير الآريين"، من غالبية المرافق والجمعيات الرياضية والفنية. وقد شملت هذه الممارسات استغلال السينما وحتى الموسيقى ذاتها، وكل أنواع الفنون والألعاب الرياضية بدءًا من الألعاب الأولمبية، للترويج للعقيدة الاشتراكية القومية (النازية)، وتسويغ أيديولوجيتها. وعلى النحو ذاته تم تزييف كثير من الحقائق والنظريات العلمية، وتبرير الحرب، وغزو البلدان الأوروبية المجاورة.

- خاتمة.

لم نستهدف- في هذا المقال- أن نعرض لكل الموضوعات التي يحتويها كتاب د/ حسين علي، وإنما أردنا فقط الوقوف عند الإشكالية الرئيسية التي يتضمنها الكتاب، وهي إشكالية تُعَدُّ على درجة عالية من الأهمية، ونعني بها إشكالية الاستخدام الأيديولوجي للعلم، والتي كانت تراود ذهن المؤلف خلال كل صفحات كتابه.

وفي الواقع إننا أمام دراسة أكاديمية وعمل فكري رائد في مجال الدراسات الفكرية المعاصرة التي تدور حول قضايا السياسة، وقضايا العلم وقوانينه وهل هي نسبية أم مطلقة، والعلاقة بين العلم والأيديولوجيا. فهذا الكتاب يُمثِّل- في حد ذاته- إسهامًا مهمًا في مجال فلسفة العلم، وفلسفة السياسة معًا؛ فهو وإنْ كان يتناول قضايا ومسائل تدخل في صميم فلسفة العلم وخاصة "أخلاقيات العلم"، فإن هذه القضايا والمسائل تقع من الناحية الأخرى في دائرة فلسفة السياسة، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن الهدف المركزي للكتاب يتمثل في فك الاشتباك بين الأيديولوجيا والعلم، وترتبط قضاياه ومشكلاته الأساسية والفرعية بما يُسمى «**محاولات ربط الاستقلال النسبي للأيديولوجيا مع ما يبدو استقلالًا مطلقًا للعلم**»[34].

إن أهمية هذا الكتاب- الذي نحن بصدده- إنما تكمن في أنه يقع في صدارة الكتابات العربية التي تعالج هذا الموضوع المهم والشائك. وفي الحقيقة إن هذا الكتاب ليس الوحيد الذي يعالج هذا الموضوع بإشكالياته المختلفة ومسائله الأساسية والفرعية التي تدور حول

قضايا العلم، والأيديولوجيا، والسياسة، والتقنية....إلخ؛ فهناك كتابات أجنبية بعضها مُترجم إلى اللغة العربية، منها- على سبيل المثال لا الحصر- كتاب «العلم والأيديولوجيا» لـ"ميشيل ماركوفيتش" (ترجمة: أحمد السطاتي، المغرب، 1973)، وكذلك كتاب الفيلسوف الألماني "هابرماس": «العلم والتقنية كأيديولوجيا» (ترجمة: حسن صقر، كولونيا- ألمانيا، منشورات الجمل، 2003). ولكن ورغم أن هذا الكتاب ليس الوحيد في هذا المجال البحثي، فإنَّ ما يتميّز به هو الطابع العلمي والمنهجي الدقيق الذي يناقش قضايا الارتباط بين العلم والأيديولوجيا عمومًا، والعلم والسياسة خصوصًا، وهو طابع يجمع- كما أشرنا في مقدمة هذا المقال- بين الرؤية الفلسفية الواضحة، مع التأصيل النظري والعلمي الدقيق، إضافة إلى الطرح الشمولي المستنير من جانب المؤلف في معالجة هذه القضايا المختلفة.

لكن غابت عن المؤلف نقطتين: تتمثل الأولى في أنه لم يهتم بشكل كبير بمعالجات هيدجر حول العلم، والتقنية، وكيف أن العلم بطبيعته غير محايد، رغم أنه تعرض لآراء هيدجر في هذا الموضوع. وبعبارة أخرى فإنه لم يُعطِ كتابات هيدجر القدر البحثي المهم الذي تستحقه. وتتمثل النقطة الثانية في أنه غاب عنه إلى حدٍّ ما نقد الواقع التاريخي والاجتماعي الذي تتخلق فيها قضايا التوظيف السياسي والاستخدام الأيديولوجي للعلم، مع الإقرار بأن المؤلف ذاته أشار إلى أن «العلم- أيًّا كان موضوعه- نظام للمعرفة لا ينفصل عن النظام الاجتماعي الذي يتطور بداخله». ومن هنا تكمن أهمية هذا الكتاب من كونه محاولة جادة من جانب المؤلف لمناقشة وتفكيك هذه القضايا، ومن كونه- علاوة على ذلك- يكشف النقاب عن بعض قضايا فلسفة العلم بأسلوب منهجي رصين.

أما المآخذ الأساسي والوحيد الذي نأخذه على المؤلف هو عدم تعرضه- أو إشارته- في الكتاب لإشكالية التوظيف الديني للعلم؛ أعني التكييف الأيديولوجي النفعي للدين لخدمة مصالح وأهداف حركات سياسية بعينها[35]. ذلك أن السياسة تتجه في كثير من الأحيان إلى تحريف أي نوع من الحقائق التي لا تتلاءم ومصالحها الأيديولوجية، ومن ضمنها الحقيقة الدينية. وقد كانت السياسة عبر عصور الحضارة العربية والإسلامية- على سبيل المثال- «تتعلق بانحيازاتٍ وخياراتٍ تتصارع فيما بينها، وتقبل أن يتحول المرء من إحداها إلى غيره؛

ولو تحقق هذا التحوُّل قهرًا. ومن هنا كانت العقائد الدينية تتحول إلى ساحات حروب ومنازعة؛ وإلى حد أن "الله" نفسه يتحول إلى قناعٍ تُغطي به السياسة معاركها التي لا تنتهي من أجل الهيمنة والإقصاء»[36].

من هنا فإن من السهولة بالنسبة للسياسة أن تزيف الحقائق العلمية، والدينية، والفلسفية، أو أن تتلاعب بها، أو حتى تمحوها تمامًا. وإن العالَم الذي يوجد فيه مثل هذا الارتباط بين (الحقيقة) و(السياسة) يكون من السهل فيه تفشي الكذب الممنهج، وتزييف الحقيقة أو حتى تدميرها تمامًا. وقد رأى د/ علي مبروك- أستاذ الفلسفة في جامعة القاهرة- في الارتباط الظاهر، والمستتر، بين الحقيقة (الدينية) من جانب، والسياسة من جانب آخر، لقد رأى في هذا الارتباط المظهر المركزي في كل عصور الحضارة العربية والإسلامية، وعلى حد قوله: «فقد مثَّل هذا الارتباط "الفكرة المذهبية"؛ والتي تقضي بأن "خلافات السياسة" تحولت إلى "قواعد في الدين". وإذا كانت السياسة هي التي اطلقت شرارة النار تصارعًا وتقاتلًا بين المسلمين في صدر الإسلام، فإن استمرار هذا التقاتل بينهم حتى اليوم قد ارتبط بما جرى من المراوغات التي راحت معها السياسة تُخفي نفسها وراء أقنعة الدين»[37]. وهكذا يمكن القول بأن مسألة التوظيف الأيديولوجي (للحقيقة الدينية)، (ونعني بها تسييس الحقيقة الدينية)، هي أكثر ما يمكن أن يُصيب أيّ مجتمع من المجتمعات الإنسانية بالخطر والدمار.

وأخيرًا فإن التساؤل الذي يطرح نفسه: هل من سبيل لحماية (الحقائق) العلمية، والدينية، والفلسفية، وغيرها، من سطوة السياسة وأهدافها الأيديولوجية؟

في حقيقة الأمر، فإنَّ العلاقة بين السياسة وبين الحقيقة هي في رأينا علاقة صراع في المقام الأول، وإنَّ هذا الصراع بين السياسة من جانب والحقيقة من جانب آخر ليس من المحتمل أن يختفي تمامًا، وسيظل الصراع بينهما قائمًا إلى أن يرث الله الأرض ومَنْ عليها.

الهوامش:

(*) باحث وأكاديمي مصري - مدرس الفلسفة السياسية بكلية الآداب- جامعة سوهاج
(Email: hamdyalsharif@yahoo.com)

(1) حول هذه التفرقة بين "العلم" و"اللا علم"، انظر: د/ صلاح قنصوه: فلسفة العلم، القاهرة: دار الثقافة، 1981، ص ص. 64-47.

(2) د/ حسين علي: العلم والإيديولوجيا بين الإطلاق والنسبية، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، ص. 13.

(3) برتران، ميشال: وضعية الدين عند ماركس وأنجلز، ترجمة: صلاح كامل، بيروت: دار الفارابي، 1990، ص. 121.

(4) المرجع السابق، ص. ص. 122، 123.

(5) ناصيف نصَّار: منطق السلطة، مدخل إلى فلسفة الأمر، بيروت: دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، ط. 2، 2001، ص. 189.

(6) المرجع السابق، ص ص. 189-190.

(7) مقتبسة في: فرنكل، تشارلز: أزمة الإنسان الحديث، ترجمة: نقولا زيادة، مراجعة: عبد الحميد ياسين، بيروت: مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، 1959، ص. 125.

(8) د/ حسين علي: العلم والإيديولوجيا، ص. 5.

(9) المرجع السابق، ص ص. 5-6.

(10) المرجع السابق، ص ص. 21-23.

(11) المرجع السابق، ص ص. 23-24.

(12) المرجع السابق، ص. 84.

(13) أرندت، حنا: الحقيقة والسياسة، ترجمة: الحسين سحبان، مجلة يتفكرون، تصدر عن مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط: المملكة المغربية، العدد السادس، 2015، ص ص. 48-49.

(14) المرجع السابق، ص. 49.

(15) Koyré, Alexandre: "***The Political Function of the Modern Lie***", *Contemporary Jewish Record*, Vol. 8, No. 3, (June 1945), P. 299.

(16) Loc. Cit.

(17) د/ حسين علي: **العلم والإيديولوجيا**، ص ص. 85-86.

(18) Weikart, Richard: "***The Origins of Social Darwinism in Germany- 1859-1895***", *Journal of the History of Ideas*, Vol. 54, No. 3 (July 1993), PP. 472-473.

(19) Zimmermann, Augusto: "***Evolutionary Legal Theories: The Impact of Darwinism on Western Conceptions of Law***", *Journal of Creation*, Vol. 24, No. 2, 2010, P. 110.

([20]) دوفرجيه، موريس: مدخل إلى علم السياسة، ترجمة: جمال الأتاسي وسامي الدروبي، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2009، ص. 25.

([21]) شتراوس، كلود ليفي: العرق والتاريخ، ترجمة: سليم حداد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتّوزيع، 1982، ص. ص. 13، 14، 18.

([22]) ما يعنيه "ليفي شتراوس" هنا هو النظرية التطورية في مجال الاجتماع الإنساني، وهي سابقة في الظهور من ناحية الوقائع على النظرية التطورية في مجال البيولوجيا التي أسس لها داروين في كتابه "أصل الأنواع" عام 1859. وإذا كانت النظرية التطورية في البيولوجيا قائمة على الملاحظة التي يمكن التثبت منها، فإن التطورية الاجتماعية قائمة على بعض الأوهام والأفكار المغلوطة والملتبسة. وعلى هذا النحو فإذا كانت فكرة التطور البيولوجي تتعلق بافتراض يتمتع بأرجحية عالية توازي معايير الصحة في مجال العلوم الطبيعية، فإن فكرة التطور الاجتماعي أو الثقافي لا تقدم على الأكثر، سوى طريقة جذابة وخادعة ولكنها ذات سهولة خطرة لتقديم الوقائع.

([23]) شتراوس، كلود ليفي: العرق والتاريخ، ص. ص. 16، 17

([24]) Weindling, Paul: "*Genetics, Eugenics, and the Holocaust*", in: *Biology and Ideology from Descartes to Dawkins*, edited by: Denis R. Alexander, and Ronald L. Numbers, Chicago and London: The University of Chicago Press, 2010, PP. 193-194.

([25]) Ibid, P. 195.

([26]) Loc. Cit.

([27]) Weikart, Richard: "*The Role of Darwinism in Nazi Racial Thought*", *German Studies Review*, Vol. 36, No. 3, 2013, P. 537.

([28]) Ibid, P. 539.

([29]) Koyré, Alexandre: op. cit., P. 291.

([30]) د/ حسين علي: العلم والإيديولوجيا، ص. 91.

([31]) Koyré, Alexandre: op. cit., P. 291.

(32) د/ حسين علي: العلم والإيديولوجيا، ص ص. 94-95.

([33]) Weikart, Richard: "***The Role of Darwinism in Nazi Racial Thought***", P. 542-543.

([34]) لارين،جورج: الايديولوجيا والهوية الثقافية (الحداثة وحضور العالم الثالث)، ترجمة فريال حسن خليفة، القاهرة: مكتبة مدبول، 2002، ص. 134.

([35]) حول هذه القضية انظر مقالنا عن "جدل الارتباط بين الحقيقة والسياسة"، والمنشور في مجلة "الثقافة الجديدة"، التي تصدر عن هيئة قصور الثقافة، العدد 328، عدد يناير 2018.

([36]) د/ علي مبروك: الأزهر وسؤال التجديد- من الخديوي إسماعيل إلى الرئيس السيسي، القاهرة: دار مصر العربية للنشر والتوزيع، 2016، ص. 142.

([37]) المرجع السابق، ص. 138.